التشريعي يعقد اولى جلساته و«فتح» في مقاعد المعارضة للمرة الاولى وغياب 13 نائبا معتقلين

حماس تستلم مقاليد الحكم وتلوح بالغاء اتفاقية باريس وتتحدى الاجراءات العقابية الاسرائيلية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

يعقد المجلس التشريعي الفلسطيني السبت اولى جلساته التاريخية للبدء بتسليم حركة المقاومة الاسلامية «حماس» مقاليد الحكم بعد فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية، وحصولها على 74 مقعدا لتتصدر قيادة الشعب الفلسطيني فيما تجلس حركة فتح لاول مرة في تاريخها على مقاعد المعارضة.

ووجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس دعوات لأعضاء المجلس المنتخبين البالغ عددهم 132 عضواً، لحضور جلسة افتتاح الدورة العادية الأولى، وبيان الافتتاح، وأداء اليمين الدستورية للمجلس التشريعي الثاني.

وسيلقي عباس خلال هذه الجلسة خطاباً سياسياً شاملاً، يحدد فيه ملامح المرحلة المقبلة، وسيطلب من «حماس» عدم اللجوء إلى السلاح، واحترام الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين والعمل على إنهاء الفوضى الأمنية داخل الأراضي الفلسطينية، والتذكير بضرورة احترام السلاح الشرعي للفلسطينيين المتمثل في قوات الأمن الفلسطينية.

وسيفتتح عباس الجلسة الاستهلالية للمجلس الجديد، التي سيجري فيها تنصيب المجلس وحلف اليمين بحضور سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني واعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والوزراء ومجلس القضاء الاعلى، وذلك في مقر مقاطعة رام الله وقاعة مركز رشاد الشوا في غزة عبر نظام الربط التلفزيوني «الفيديو كونفرنس» تمام الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم.

ومن المقرر ان يؤدي الاعضاء المنتخبون القسم الدستوري والذي ينص على ما يلي: «اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للوطن وان احافظ على حقوق ومصالح الشعب والامة، وان احترم القانون الاساسي، وان اقوم بواجباتي حق قيام، والله على ما اقول شهيد».

وسيكلف عباس الكتلة الأكبر في المجلس الجديد، وهي كتلة حركة «حماس» بتشكيل الحكومة الجديد في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع، ومن ثم يمنحها أسبوعين آخرين في حال تأخرها، وذلك وفق القانون الأساسي.

وقال نبيل أبو ردينة مستشار الرئاسة الفلسطينية ان الحكومة المقبلة ستكون ملتزمة بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية مع اسرائيل، ومشددا على ضرورة استمرار دعم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

ويأتي انعقاد المجلس التشريعي اليوم بعد ساعات من ارجاء رئيس الوزراء الاسرائيلي بالانابة ايهود اولمرت المصادقة على جملة قرارات عقابية ستتخذها اسرائيل بعد تولي «حماس» مقاليد الحكم في السلطة الفلسطينية التي ستعتبرها كيانا ارهابيا.

ومن جهته أكد القيادي البارز في حماس الشيخ اسماعيل هنية الجمعة ان الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة والتي اعلن عنها وزير الدفاع موفاز بهدف إفشال حكومة حماس «لن تفرض علينا الإذعان والإستسلام».

وقالت مصادر اسرائيلية انه يتوقع ان تفرض اسرائيل حصارا على الفلسطينيين وان تجمد العلاقات مع حكومتهم بعد ان يؤدي اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني اليمين الدستوري.

وبموجب الاجراءات العقابية على الفلسطينيين ستحظر اسرائيل عليهم العمل فيها ومنعهم من التنقل بين غزة والضفة الغربية، الى جانب وقف تحويل ايرادات الضرائب الى السلطة التي تعاني من نقص في الاموال في محاولة للضغط على حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية لكي تنبذ المقاومة وتعترف باسرائيل وتلتزم باتفاقات السلام المؤقتة.

وقالت المصادر الاسرائيلية ان تل ابيب ستبدأ بتنفيذ اجراءاتها العقابية الاحد بعد الاجتماع الاسبوعي للحكومة الاسرائيلية.

وفي رده على الاجراءات الاسرائيلية قال هنية «القرارات الإسرائيلية هي استمرار لسياسة القمع والارهاب والعقاب الجماعي الذي مارسته اسرائيل علي ابناء الشعب الفلسطيني على مدار السنوات الماضية»، ومشددا على ان هذه الاجراءات لا يمكن ان تغير من ارادة الشعب الفلسطيني وتفرض الاذعان والاستسلام عليه «فشعبنا يحمي ارادته من خلال صناديق الاقتراع بالصمود في وجه هذه الاجراءات».

وحرصت «حماس» على اظهار لغة التحدي لحكومة تل ابيب التي تسعى لفرض حصار عليها من جميع الاتجاهات حيث اعلنت بان الحكومة الفلسطينية المقبلة التي ستشكلها ستلغي اتفاقية باريس الاقتصادية مع إسرائيل.

وأكد عاطف عدوان عضو المجلس التشريعي الجديد أن حماس ستلغي اتفاقية باريس الاقتصادية التي تم توقيعها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي عام 1994 بحجة انها مجحفة بحق الفلسطينيين.

ومن المعلوم ان رئيس الوزراء الفلسطيني المستقيل احمد قريع هو من وقع اتفاقية باريس الاقتصادية مع اسرائيل التي تنظم العلاقة بين الجانبين.

ومن الجدير بالذكر ان الكثير من الاقتصاديين الفلسطينيين وجهوا انتقادات لاذعة لهذه الاتفاقية لما فيها من اجحاف بحق الجانب الفلسطيني، وتعطي اسرائيل الكثير من الامتيازات التي حرم منها الجانب الفلسطيني.

وتشمل اتفاقية باريس تحديد العمل والنشاط الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وحركة التصدير الفلسطينية مع العالم الخارجي عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل.

ووصف عدوان احد قادة حماس اتفاقية باريس الاقتصادية بأنها مجحفة بحق الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ومن جهة اخرى اكد عدوان أن الحكومة المقبلة التي ستشكلها حركته ستعيد النظر في بروتوكول العمل في المعابر الفلسطينية لان الجانب الاسرائيلي يضع آليات كفيلة بتدمير الاقتصاد من خلال انعدام أدوات الضغط الفلسطينية على الجانب الاسرائيلي بعد فشل آلية العمل الحالية المتبع في المعابر.

وبخصوص قرار إسرائيل اتخاذ سلسلة من العقوبات الاقتصادية على الفلسطينيين بعد تشكيل حماس للحكومة اعتبر عدوان ذلك من وسائل الضغط الاسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني والتي تهدف الى خلق نوع من البلبلة في الاوساط الاقتصادية الفلسطينية.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي شؤول موفاز صادق الجمعة على سلسلة من التوصيات التي قدمتها الجهات الامنية المختصة بفرض بعض القيود على السلطة الفلسطينية اعتبارا من الاحد.

وبضمن هذه التوصيات منع تحويل الاموال الى السلطة الفلسطينية ومنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة ووقف المشاريع المخططة، كما تشمل هذه التوصيات التي ترفع الى الحكومة الإسرائيلية لاقرارها اغلاق المعابر في قطاع غزة وتحويلها الى معابر دولية وحظر دخول عمال فلسطينيين من القطاع الى اسرائيل اعتبارا من الاسبوع القادم.

هذا وسيتغيب عن جلسة تنصيب أعضاء المجلس التشريعي الجديد اليوم 14 نائباً، معتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى النائب أحمد سعدات المعتقل في سجن أريحا المركزي تحت الحراسة الامريكية والبريطانية.

وحسب القانون الذي ينظم العمل البرلماني فإنه لا يحق التصويت بالنيابة عن الأسرى القابعين داخل سجون وهذا ما يؤكده باسم برهوم مدير الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي، الذي بين أنه من غير الممكن للأسرى التصويت عبر الهاتف، وأن «المجلس التشريعي سيد نفسه».

وقال «نظراً لخصوصية هذه الحالة واعتبارها مستجدة، ولم يتعرض لها المجلس في السابق، فقد تتفق الكتل المختلفة على اعتماد أصوات الأسرى عبر الهاتف وعبر التصويت بالنيابة».

وأضاف أنه حسب القانون يحق للكتلة البرلمانية إقالة أي نائب وتعيين النائب الذي يليه في القائمة التي خاضت انتخابات المجلس التشريعي، مذكراً بالنائبين في المجلس التشريعي الأول حسام خضر ومروان البرغوثي، اللذين لم يشاركا منذ اعتقالهما في أي نشاط برلماني.

وفي ذات الإطار، تثار العديد من المشاكل حول قانونية النواب أنفسهم إذ تنص المادة 49 على أنه قبل الشروع بالأعمال يقسم كل عضو اليمين التالية: أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن، أن أحافظ على حقوق الشعب والأمة ومصالحها وأن أحترم القانون، وأن أقوم بواجباتي حق القيام والله على ما أقول شهيد»، إذ لن يكون بمقدور النواب الأسرى أداء هذه اليمين الدستورية، فهل سيصبحون نواباً في التشريعي تكريماً لنضالهم ومقاومتهم للاحتلال؟.

فيما يلي اسماء النواب الأسرى القابعين في سجون الاحتلال، وهم عشرة من حركة حماس وثلاثة من فتح ونائب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معتقل في سجن اريحا تحت الحراسة الامريكية والبريطانية.

والنواب الاسرى هم: مروان البرغوثي، أبو علي يطا، جمال حويل، من فتح ، أما نواب حركة «حماس» فهم: الشيخ حسن يوسف، الشيخ محمد جمال النتشة، عمر عبر الرازق، الدكتور إبراهيم أبو سالم، فتحي القرعاوي، حاتم قفيشة، عزام سلهب التميمي وهو حاصل على الدكتوراه في الشريعة الإسلامية، ويقضي حكماً بالسجن الإداري لستة أشهر، نزار رمضان، محمد مطلق أبو جحيشة، خالد طافش.

اما النائب المعتقل في سجن اريحا تحت الحراسة الامريكية والبريطانية فهو الامين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات المعتقل في سجن أريحا المركزي منذ 15 كانون الثاني 2001، بموجب اتفاق دولي بعد مزاعم إسرائيل بمسؤوليته عن اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي السابق رحبعام زئيفي.

ومن جهة اخرى من المتوقع ان يعمل المجلس التشريعي الجديد على الغاء قرارات الجلسة الاخيرة للمجلس التشريعي المنتهية ولايته، وخاصة اعطاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس صلاحيات تعيين محكمة دستورية وقضاتها للبت في الخلافات بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء التي في حوزة «حماس».

ومن جهته أكد الدكتور أحمد الخالدي، رئيس لجنة صياغة الدستور وعميد كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية، أنّ قرار المجلس التشريعي السابق الذي اتخذه في جلسته الأخيرة والذي يعطي الرئيس عباس صلاحيات تعيين أعضاء المحكمة الدستورية سينعكس بخطورة بالغة على استقلالية المحكمة الدستورية والقضاء والسلطة التنفيذية.

وأشار د. الخالدي إلى أن المحكمة الدستورية مهمة جداً باعتبارها المرجعية القانونية للفصل في حالة الاختلاف عند تفسير القانون الأساسي كما هو الحال عند الاختلاف بين السلطة التشريعية والرئاسية، منوهاً إلى أنّ أعضاء المحكمة الدستورية والقضاة يجب أنْ يتمتّعوا باستقلالية كاملة وهذا يتطلب أن يكون تعيينهم غير مرتبط بشخص واحد.

وفيما يتعلق بملف هيئة الإذاعة والتلفزيون أوضح الخالدي أنّ مجلس الوزراء هو صاحب الاختصاص في إنشاء الهيئات والمؤسسات العامة، منوهاً إلى أنّ الذي ينشئ الهيئات والمؤسسات هو الذي يقرّر لن تعود تبعيتها.

وأضاف «قرار تحويل ملف هيئة الإذاعة والتلفزيون من مجلس الوزراء ليكون ضمن صلاحيات الرئيس هو خروج عن المألوف والقواعد والنظام الدستوري السابق».

وحول قدرة المجلس التشريعي الجديد على إعادة ملف هيئة الاذاعة والتلفزيون إلى الحكومة كما كان في السابق قال الخالدي «يستطيع مجلس الوزراء باعتباره صاحب الاختصاص وفقاً للقانون الأساسي تغيير مهمة الإشراف على الهيئات والمؤسسات العاملة والتي من ضمنها ملف هيئة الإذاعة والتلفزيون، وقرار إرجاعه الى مجلس الوزراء لا يتطلب حتى عرضه على المجلس التشريعي».

وبخصوص الطعن الذي قدّمته «حماس» في القرارات التي صدرت عن المجلس التشريعي المنتهية ولايته المتعلقة بمنح الرئيس عباس صلاحيات دستورية أوسع، أكد الخالدي أنّ الطعن يمكن أن يؤتي أكله إذا كانت هناك محكمة دستورية موضوعية، لكنه قال «تقديم الطعن ليس هو الطريقة الأسرع للحلّ وهناك طريقة أفضل عن طريق السلطة التشريعية».

وعن الحل الذي يتحدث عنه الخالدي عن طريق السلطة التشريعية، فيشير الى ان «المجلس التشريعي الجديد بإمكانه أنْ يعدّل قرار منح الرئيس صلاحيات تعيين أعضاء المحكمة الدستورية عن طريق التصويت، ولأجل ذلك يحتاج إلى تصويت الأغلبية المطلقة وهي موافقة 50 بالمائة زائد عضو واحد من عدد الأعضاء الحاضرين لجلسة النقاش، لكن المشكلة تكمن بأنّ هذا القرار لا يعتبر نافذاً إلا بمصادقة الرئيس عليه، وفي حال رفض الرئيس الموافقة على القرار يعاد للمجلس التشريعي من أجل التصويت عليه مرة أخرى، وعند هذه الحالة يجب الحصول على ثلثي الأصوات من أعضاء المجلس التشريعي الموجودين في الجلسة حتى يعتبر القرار نافذاً بدون مصادقة الرئيس».

نواب من «حماس» ويبدو من اليمين يوسف ابو حلبية ومحمود الزهار وعبد الفتاح دخان واسماعيل هنية وسعيد صيام خلال اجتماع بغزة يوم الجمعة تحضيرا للجلسة الاولى للمجلس التشريعي في دورته الجديدة

جددت طرح اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلام.. وتأمل ان تصبح «حماس» طرفا شرعيا في عملية السلام

روسيا ستبيع اسلحة للفلسطينيين اذا وافقت اسرائيل

موسكو ـ رويترز ـ يو بي آي: قال سيرجي ايفانوف وزير الدفاع الروسي الجمعة ان موسكو لن تزود السلطة الفلسطينية بعتاد عسكري سوى في حالة موافقة اسرائيل على ذلك.

وكانت روسيا علقت خطط بيع 50 حاملة جند مدرعة للسلطة الفلسطينية منذ ايلول (سبتمبر) الماضي. ولكن الجنرال يوري باليوفسكي رئيس هيئة اركان القوات المسلحة الروسية قال الخميس ان هذه الخطة يمكن احياؤها اذا سارت زيارة يعتزم زعماء حركة المقاومة الاسلامية «حماس» القيام بها لروسيا في اوائل اذار (مارس) بشكل طيب.

وقال ايفانوف في تصريحات بثها التلفزيون «امدادات العتاد العسكري لفلسطين لا يمكن ان تتم الا بموافقة اسرائيل ومن خلال اراضيها».

وفي العام الماضي سعت السلطة الفلسطينية لشراء عتاد روسي ولكن لم يتم التوصل الى اتفاق محدد.

وقال دبلوماسيون ان روسيا ارجأت الفكرة منذ ذلك الحين بعد ان قال وسطاء سلام لموسكو انها يمكن ان تلحق الضرر بجهود تحقيق الاستقرار في المنطقة. ونقلت وكالة انترفاكس الروسية يوم الاثنين عن «مصدر حسن الاطلاع» في موسكو قوله ان مبيعات حاملات الجند المدرعة لا تزال معلقة بعد فوز «حماس» لكن المصدر لم يشر الى الطائرتين الهليكوبتر اللتين من المقرر ان تستخدمهما الرئاسة الفلسطينية. وقال المصدر «انه سيكون من قبيل قصر النظر على اقل تقدير اتخاذ قرارات بشأن تزويد الفلسطينيين بناقلات جند مدرعة بعد فوز «حماس» ووسط الوضع الراهن في الشرق الاوسط». واضاف «نحن سنضع المسألة جانبا الان».

ورحبت اسرائيل بالقرار الروسي. وقال مارك ريجيف المتحدث باسم الخارجية الاسرائيلية «نرحب بالبيان الروسي بانهم يعيدون تقييم الوضع وانهم يتوقعون استمرار اي تعاون من هذا القبيل في المستقبل ايضا بالتنسيق معنا».

وتهدف تصريحات ايفانوف بشكل واضح الى التقليل من اهمية اشارات باليوفسكي . وقال وزير الدفاع الروسي ان «دراسة هذه المسألة في مرحلة مبدئية».

وقال مسؤولون روس ان دعوة زعماء «حماس» لزيارة موسكو تهدف الى تشجيع الحركة التي يصفها الغرب بأنها «ارهابية» على الالتزام بتعهدات الادارة الفلسطينية السابقة. واضاف المسؤولون ان موسكو ستنقل لـ«حماس» مطالب المجموعة الرباعية للوساطة في الشرق الاوسط والتي تضم ايضا الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة بالاعتراف باسرائيل ووقف الهجمات المسلحة ضد الاسرائيليين.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مؤتمر صحافي «نحن الان في مرحلة الاتفاق على الوفود التي ستشارك في محادثات موسكو».

قال لافروف ان روسيا تأمل ان تصبح حركة المقاومة الاسلامية «حماس طرفا شرعيا ومفيدا في عملية السلام في الشرق الاوسط»، واوضح «سنتبع مبادئ اللجنة الرباعية الدولية وسنواصل العمل الذي يجريه قادة دول الشرق الاوسط مع قادة حماس».

ونقلت وكالة انترفاكس الروسية عن المبعوث الروسي في الشرق الاوسط الكسندر كالوجين قوله يوم الجمعة ان موسكو لن تضغط على «حماس» بأية حال، مضيفا «لن نطالب بأي شيء في هذا الاجتماع. الامر يعود اليهم لتحديد ما الذي يلبي مصالح الشعب الفلسطيني وما الذي يساعد على حل المشكلات في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية».

ومن المتوقع ان يزور وفد من «حماس» موسكو قريبا وذكرت الصحف الروسية الاسبوع الماضي ان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي في الحركة سيرأس هذا الوفد.

هذا، وجددت روسيا الجمعة اقتراحها بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وقالت انها ستسترشد في المباحثات مع وفد حماس بموقف اللجنة الرباعية الدولية.

وجدد كالوغين في حديث لانترفاكس الاقتراح الروسي بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط الذي كان قد طرحه في 8 شباط (فبراير) الحالي.

لكنه أقر بانه من الصعب عقد المؤتمر في المستقبل القريب بسبب الانتخابات التشريعية الاسرائيلية المقررة في 28 اذار (مارس) المقبل.

وقال «يجب ان ننتظر التطورات في الاراضي الفلسطينية، وشكل الحكومة الجديدة ، وبرنامجها وما هو شكل العلاقة بين الفلسطينيين واللاعبين الاقليميين وما سيحدث في اسرائيل». لكنه اضاف انه لا يتوقع اتخاذ خطوات كبيرة قبل مايو (ايار) المقبل.

وقال المسؤول الروسي ان«الشيء الاساسي الان هو منع تدهورالاوضاع. الهدف الرئيسي خلال الشهور القليلة المقبلة هو منع تصعيد خطير في التوتر بين اسرائيل والفلسطينيين، لاعطاء الاطراف وقفة لشرح مواقفهم اخذين بعين الاعتبار التنافس الانتخابي ومن ثم التحرك باتجاه تنفيذ اقتراحات معينة». واضاف كالوجين، ان زيارة وفد «حماس» ستجري في الاسبوع الاول من الشهر المقبل.

وتابع أن روسيا تأمل خلال المباحثات مع وفد حماس في دفع الحركة إلى اتخاذ خطوات إيجابية لحل إحدى أعقد وأقدم المشاكل الإقليمية وهي التسوية في الشرق الأوسط.

واضاف كالوجين أن روسيا لا تنوي أداء دور الوسيط بين «حماس» والإسرائيليين في إطار التسوية في الشرق الأوسط . واضاف ان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يبقى محمود عباس وهو نفسه يواصل إجراء الاتصالات باسم الفلسطينيين مع اسرائيل، مشير الى أن المهم أن تتحول حماس الى منظمة سياسية من أجل حل المهام السياسية مع اسرائيل.

وقال كالوغين « ان وزارة الخارجية لا تعرف شيئا عن تقارير عن مزاعم بدعم «حماس» للمتمردين في الشيشان».

هنية يعتبر زيارة الحركة الى تركيا ناجحة

انقرة تنتقد تل ابيب بسبب تشبيه زيارة «حماس» بدعوة اسرائيل للمتمردين الاكراد

■ غزة ـ انقرة ـ رويترز ـ اف ب: وجهت تركيا انتقادات حادة لاسرائيل يوم الجمعة بعد تصريحات أدلى بها مسؤول اسرائيلي وشبه فيها زيارة قادة من حركة المقاومة الاسلامية «حماس» الى تركيا بقيام اسرائيل بدعوة متمردين أكراد لزيارتها.

وأثارت انقرة غضب اسرائيل الخميس بعد أن استقبلت وفدا مؤلفا من خمسة أعضاء من حركة «حماس» . وكان رعنان غيسين المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي قال الخميس «أتساءل عن شعور رئيس الوزراء التركي اذا دعت الحكومة الاسرائيلية (عبد الله) اوغلان ورجاله الى اسرائيل». في اشارة الى زعيم حزب العمال الكردستاني الذي يعتبره الاتراك ارهابيا والذي يقضي حكما بالسجن مدى الحياة. وقالت وزارة الخارجية التركية في بيان «نعتقد ان المقارنات التي وردت في التصريح غير مناسبة تماما وخاطئة».

وتابع البيان «أبلغنا الجانب الاسرائيلي أمس (الخميس) باستيائنا وعدم ارتياحنا بشأن التصريح الذي يرجح ان دافعه هو السياسة المحلية».

ويرى محللون سياسيون اسرائيليون أن اتخاذ موقف متشدد من «حماس» قد يعزز موقف رئيس الوزراء المؤقت ايهود اولمرت السياسي قبل الانتخابات العامة التي ستجرى في 28 اذار (مارس).

ولتركيا علاقات وثيقة مع اسرائيل في مجال التجارة والامن ومجالات اخرى لكنها أيضا تدعم مطالبة الفلسطينيين بدولة مستقلة في المناطق التي تحتلها اسرائيل منذ حرب 1967. وتريد انقرة ان تلعب دورا أكثر فاعلية في عملية السلام بالشرق الاوسط لكن دبلوماسيين قالوا ان قرارها استقبال وفد «حماس» ازعج أيضا الولايات المتحدة حليفة تركيا في حلف شمال الاطلسي لانه يقوض جهودها لعزل الحركة كي تعترف باسرائيل. وفي مؤشر على الاستجابة للمخاوف الاسرائيلية والامريكية ألغى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان برنامجا لمقابلة وفد «حماس» الخميس. لكن وزير الخارجية عبد الله غول حضر المحادثات مع حماس في مقر حزب العدالة والتنمية بصفته نائبا عن الحزب في البرلمان وليس كوزير للخارجية.

من جهته، اكد اسماعيل هنية القيادي في «حماس» الجمعة ان الزيارة التي قام بها قياديون من الحركة الى تركيا «ناجحة».

وقال هنية الذي يتوقع ان يترأس الحكومة الفلسطينية الجديدة للصحافيين في منزله بمخيم الشاطئ للاجئين في غزة ان هذه الزيارة تندرج «في اطار تعزيز التشاور مع المحيط العربي والاسلامي».

وكان رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل واربعة من مساعديه بدأوا الخميس زيارة الى انقرة. واجروا محادثات مع دبلوماسيين اتراك، واوضح مشعل خلال المحادثات ان الهدف الرئيس لحركته هو اقامة «استقلال حقيقي واقامة دولة القانون» في الاراضي الفلسطينية ووضع حد للاحتلال الاسرائيلي.

واشاد مشعلفي تصريحات له يوم الخميس بـ«النصائح» التي قدمتها له الحكومة التركية معتبرا انها «مهمة بالنسبة لمستقبل الشعب الفلسطيني».

وقال مشعل للصحافيين اثر لقاء مع مسؤولين في حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا «حصلنا هنا على نفس الدعم الذي حصلنا عليه في الدول العربية». واكد ان «تركيا هي نموذج للديمقراطية بالنسبة لنا».

قوات الاحتلال تتوغل في نابلس وجنين واستشهاد شاب فلسطيني من مخيم البريج

■ غزة ـ قنا: أعلنت مصادر طبية فلسطينية أن محمد كامل العطاونة (17 عاما) استشهد ظهر يوم الجمعة بعد اصابته بجراح خطيرة جراء انفجار وقع شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة.

وذكرت مصادر طبية في مستشفى شهداء الاقصى وسط القطاع ان الفتى أدخل الى غرفة العمليات مصابا بشظايا في بطنه وأجزاء مختلفة من جسمه.

وقالت وزارة الداخلية الفلسطينية أن الانفجار ناجم عن جسم مشبوه يعتقد بأنه من مخلفات الجيش الاسرائيلي في المكان خاصة وأن الانفجار وقع بالقرب من الحدود الفاصلة بين الاراضي الفلسطينية واسرائيل شرق المخيم هذا، وقد اعتقلت القوات الاسرائيلية الجمعة ايضا ثلاثة شبان فلسطينيين من مدينة نابلس بعد أن اقتحمت آلياتها وجرافاتها مخيمي عسكر وبلاطة شرق المدينة.

وقد وقعت اشتباكات وانفجارات لدى اقتحام القوات الاسرائيلية لمخيمي بلاطة بين الجيش الاسرائيلي ورجال المقاومة الفلسطينية.

كما أفادت المصادر الامنية الفلسطينية بأن قوات الاحتلال داهمت منزل احد المواطنين في مدينة الخليل.

وأضافت المصادر أن قوة من جنود الاحتلال داهمت منزل نايف الشعراوي في قرية أبريش وحولته الى ثكنة عسكرية فيما احتجزت أفراد المنزل مما أثار حالة من الهلع والخوف لدى الاطفال والنساء.

وذكرت المصادر أن المنزل المكون من طابقين يحتله ما يقارب من عشرين جنديا يقومون بين الحين والاخر بالنزول الى الشارع لعمل دوريات تفتيش ومداهمة للمنازل المواطنين بالمنطقة.

وفي وقت لاحق اقتحمت قوات الاحتلال مدينة جنين وبلداتها وقامت بحملات اعتقال بصفوف المواطنين.

عبارات عبرية مسيئة للاسلام على جدران مسجد للمرة الثانية وفلسطينيون يتظاهرون في الضفة الغربية احتجاجا على الرسوم الكاريكاتورية

■ نابلس ـ الخليل ـ رويترز ـ اف ب: تظاهر نحو مئتي فلسطيني بعد صلاة الجمعة في الخليل بالضفة الغربية، احتجاجا على الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد .

ورفع المتظاهرون الخارجون من الحرم الابراهيمي شعارات معادية للدنمارك، ثم رشقوا حاجزا للجيش الاسرائيلي بالحجارة. وفرق الجنود الاسرائيليون التظاهرة باطلاق النار في الهواء ولم تسجل اصابات.

من جهة اخرى، قال مصدر عسكري اسرائيلي وسكان محليون يوم الجمعة ان عبارات تسيء للنبي الكريم محمد كتبت على جدار مسجد فلسطيني في الضفة الغربية المحتلة للمرة الثانية خلال الايام الاخيرة.

وقال قرويون فلسطينيون ان العبارة المكتوبة بالعبرية تسيء الى النبي محمد ومكتوبة على جدار مسجد في قرية النبي الياس القريبة من مدينة قلقيلية بالضفة الغربية، وحيث سبق ان كتبت عبارات مماثلة قبل نحو اسبوع. وأدت الحادثة الاخيرة الى اندلاع اشتباكات في قرية عزون القريبة بين القوات الاسرائيلية وشبان غاضبين رشقوها بالحجارة.

وقال مصدر عسكري اسرائيلي انه جرت بعض الاعتقالات. وأضاف المصدر أنه جرى اكتشاف الكتابة ليل الخميس وأن الجنود الاسرائيليين أزالوها في وقت لاحق. والكلمات مشابهة لتلك التي اكتشفت كتابتها على جدار نفس المسجد قبل أيام قليلة. وقال مصدر اسرائيلي انذاك ان مستوطنين مسؤولون عن الواقعة الاولى.

وقال متحدث باسم الشرطة الاسرائيلية ان الشرطة تحقق في الواقعتين لكنه رفض التعليق على ما اذا كان هناك مستوطنون مشتبه بهم. وأضاف «نبذل كل ما نستطيع لاكتشاف مرتكبي هذه الافعال».

وعمت المظاهرات الاراضي الفلسطينية في الاونة الاخيرة احتجاجا على نشر صحف أوروبية رسوم كاريكاتير مسيئة للنبي محمد.

اطفال فلسطينيون يرشقون جنودا اسرائيليين بالحجارة في قرية عزون القريبة من قلقيلية يوم الجمعة (رويترز)

اسرائيل تمنع الفلسطينيين من استخدام شوارع مخصصة للمستوطنين

■ تل أبيب ـ يو بي آي: أصدر الجيش الاسرائيلي أمرا عسكريا يمنع الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح بالدخول إلى اسرائيل من استخدام شوارع مخصصة للمستوطنين في الضفة الغربية والدخول الى داخل الخط الاخضر.

وافادت صحيفة (هآرتس) التي كشفت عن الامر العسكري في عددها الصادر يوم الجمعة ان هذا الامر يمنع الاسرائيليين ايضا من نقل فلسطينيين بحوزتهم تصاريح من الضفة الى اسرائيل.

وفي موازاة ذلك تلزم السلطات الاسرائيلية الفلسطينيين بالدخول الى داخل الخط الاخضر فقط من خلال 11 معبرا مخصصة للفلسطينيين وهي عبارة عن حواجز عسكرية.

ووضعت مديرية خط التماس التابعة لوزارة الدفاع الاسرائيلية لافتات عند الشوارع المؤدية من الضفة الى اسرائيل تقضي بمنع عبور ونقل الفلسطينيين من خلالها.

وتضمنت اللافتات تعريفا لمن هو «اسرائيلي» جاء فيه انه «من يقطن في اسرائيل، ومن كان مكان سكنه في المنطقة، وهو مواطن اسرائيلي او يستحق الهجرة الى اسرائيل وفقا لقانون العودة (لليهود في أنحاء العالم) وكل من ليس ساكنا في المنطقة وبحوزته تأشيرة دخول لاسرائيل سارية المفعول (أي سائح)».

يشار الى انه قبل اصدار هذا الامر العسكري قبل أسبوع كان يسمح لاسرائيليين بنقل فلسطينيين بحوزتهم تصريح بالدخول الى اسرائيل.

لكن الناطق العسكري الاسرائيلي ادعى في بيان ان «الجيش الاسرائيلي اضطر الى تغيير الانظمة بسبب استغلال جهات ارهابية للمعابر لتنفيذ عمليات ارهابية داخل اسرائيل».